ارتفاع وانخفاض وتيرة الوصاية العسكرية في تركيا:
الخوف من الإسلاموية والانفصالية الكردية والشيوعية

أحمد كورو
كاتب وباحث تركي

ملخص:

ما الذي يفسر ارتفاع وانخفاض وتيرة الوصاية العسكرية على الديمقراطية التركية؟ هذا المقال يرى أن حلفاء الجيش من المدنيين، وبخاصة في القضاء والأحزاب السياسية والإعلام، هم الذين أمدوه بتلك القوة السياسية، وقد كان الخوف الأيديولوجي من "الرجعيين الإسلاميين"، و"الانفصاليين الأكراد"، و"الشيوعيين" هو السبب وراء دعم هؤلاء المدنيين لوصاية الجيش على الديمقراطية. إلا أنه منذ عام 2007، تقلص النفوذ السياسي للجيش بسبب ضعف حلفائه الأيديولوجيين وبسبب صعود نخبة مضادة، بالأخص ذلك التحالف الذي تم بين المحافظين الموالين للإسلاميين وبين الليبراليين. هذا المقال يعرض التفسيرات البديلة المتعلقة بمركزية الدولة، وكذلك الجوانب الثقافية والمؤسساتية، كما يقارن بين العلاقات المدنية العسكرية في الفترات ما قبل 2007 وما بعدها.

التدخلات

التدخلات العسكرية في السياسة، سواء في شكل الانقلابات أو في الأشكال الأخرى الأكثر دهاءً ومكرًا، تعد أبرز المشكلات التي تواجه تعزيز الديمقراطية[1]. لقد اضطر السياسيون المدنيون في تركيا أن يتقاسموا السلطة مع ضباط الجيش لعدة عقود. وحتى عام 1980، كانت تركيا شبيهة بثلاث دول أوروبية جنوبية أخرى بشأن العقبات العسكرية أمام إرساء الديمقراطية[2]. ووفقًا لمؤسسة فريدوم هاوس، فإنه في عام 1975 انتقلت تركيا من تصنيف الحرة جزئيًا إلى كونها إحدى الدول الاثنتين والأربعين الحرة، في حين انتقلت اليونان من تصنيف الدولة «غير الحرة» إلى الحرة، بينما انتقلت البرتغال وأسبانيا من الدولة «غير الحرة» إلى الحرة جزئيًا. ومنذ ذلك الوقت، تم تصنيف اليونان بأنها حرة، وتم تصنيف البرتغال بالحرة في عام 1977 وأسبانيا في عام 1978. وانخفض تصنيف تركيا إلى الدولة الحرة جزئيًا مع انقلاب 1980 العسكري، واستمر الوضع على ما هو عليه لثلاثة عقود[3]. لذلك، فإن التدخلات العسكرية المتكررة ووصاية القوات المسلحة على السياسة هي السبب الرئيس وراء عدم تعزيز الديمقراطية التركية.

رؤية تركية
2013 - 6
88 - 65

كافح جميع الوزراء المنتخبون ديمقراطيًّا ضد التدخلات العسكرية، بدرجات متفاوتة. وكانت النتائج متفاوتة أيضًا؛ فتم إعدام عدنان مندريس بعد انقلاب عام 1960، وأطيح بسليمان ديميريل من منصبه نتيجة لانقلابات 1971 و1980، في حين اضطر نجم الدين أربكان إلى الاستقالة نتيجة لانقلاب عام 1997 الذي وصف "بالناعم". وفي الآونة الأخيرة، تحدث المؤسسة العسكرية، في كثير من الأحيان، رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

ما الذي جعل الجنرالات العسكريين يتمتعون بالقوة الكافية لتقويض سلطة الساسة المنتخبين ديمقراطيًّا بشكل مستمر في تركيا؟ أرى أن الحلفاء الأيديولوجيين، ولاسيما في السلطة القضائية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى بعض شرائح المجتمع، قدموا السلطة السياسية اللازمة للجيش التركي وشجاعته على فعل ذلك. لقد اعتنق هؤلاء المدنيون العلمانية[4]، والقومية التركية[5] والأيديولوجيا المناهضة للشيوعية[6]، مما جعلهم يخشون تهديدات "الرجعيين الإسلاميين"، و"الانفصاليين الأكراد"، و"الشيوعيين". ورأوا أن الرقابة العسكرية على السياسة أكثر السبل فعالية لتجنب هذه التهديدات. هذا لا يعني أن الجيش التركي تدخل في السياسة على مضض نتيجة للضغوط المدنية، بل على العكس من ذلك، لقد استخدم هذه التهديدات الثلاثة للحفاظ على دور حلفائه وجعلهم متيقظين باستمرار ولتبرير دورهم السياسي.

هذا التحليل يغطي أكثر من نصف قرن من الزمان، غيّر خلاله حلفاء الجيش الأيديولوجيون الأهداف من عقد إلى آخر. وهكذا، لم يحدث استقطاب أيديولوجي بين كتلتين اجتماعيتين. كما أن العديد من المحافظين الأتراك الإسلاميين، على سبيل المثال، كانوا من بين هؤلاء الذين وقفوا مع نفوذ الجيش السياسي بسبب مخاوفهم من الشيوعيين والقوميين الأكراد. حتى الآن، كانت النخبة التي تجمع بين العلمانية والقومية التركية ومناهضة الشيوعية هي الداعمة بشكل أساسي للجيش.

ومع ذلك، انخفض التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في الآونة الأخيرة. في 27 أبريل من عام 2007، خاض البرلمان التركي الجولة الأولى من التصويت لانتخاب الرئيس الجديد. وفي منتصف الليل، نشر الجيش إنذارًا على موقعه على شبكة الإنترنت، الذي عُرف فيما بعد باسم "الانقلاب الإلكتروني،" لمنع انتخاب عبد الله غول الذي ينتمي لحزب العدالة والتنمية[7]. وبرر الإنذار التدخل العسكري في الانتخابات الرئاسية وحذّر حلفاءه المدنيين من "الرجعيين الإسلاميين" ومن التهديدات "الكردية". كما أشار إلى وجود محاولات لإعادة تفسير العلمانية؛ فهناك مسابقات لتلاوة القرآن الكريم، واحتفالات المولد النبوي الشريف، وكذلك وجود أنشطة مناهضة للعلمانية. وأيضًا، استهدف الإنذار الأكراد، مشيرًا إلى أن جميع الذين يعارضون كلام أتاتورك: "كم

نجح أردوجان في كبح جماح القيادات العسكرية رغم تحدياتها المتوالية للحكومة والقيادات المنتخبة على قدرتها القيام بانقلاب عسكري.

هو سعيد من يقول أنا تركي"، هم أعداء الجمهورية التركية وسيظلون هكذا. ومع ذلك، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تتراجع، وأكدت سلطتها على الجيش. وبعد أربعة أشهر، تم انتخاب عبد الله غول رئيسًا جمهوريًّا.

كان فشل محاولة الانقلاب الإلكتروني بداية انخفاض وتراجع وتيرة وصاية الجيش على السياسة التركية. ومنذ عام 2007 وحتى الوقت الراهن، أسفرت المحاكمات في العديد من القضايا المعروضة على المحاكم ضد خطط الانقلاب إلى مقاضاة واحتجاز أكثر من ثلاثمائة من ضباط الجيش، بما في ذلك ستون جنرالًا وأدميرالًا في الخدمة الفعلية. وفي الآونة الأخيرة، تم إلقاء القبض أيضًا على الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة، الجنرال إيلكر باشبوغ. بالإضافة إلى ذلك، أزالت التغييرات القانونية امتيازات عسكرية متعددة، عن طريق الحد من اختصاصات المحاكم العسكرية لصالح المحاكم المدنية. وعلاوة على ذلك، بدأ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء التدخل في تعيين كبار القادة العسكريين بشكل غير مسبوق. وتزامنت هذه التحولات مع انتقادات حادة للجيش في وسائل الإعلام.

وهكذا ضعف نفوذ الجيش السياسي على الرغم من استمرار دعم حلفائه الأيديولوجيين. فلم يعد هؤلاء الحلفاء المدنيون أقوياء كما كانوا، وفي الوقت ذاته تزايد نفوذ وتأثير النخبة الجديدة المحافظة الإسلامية على الاقتصاد والمجتمع السياسي، والإعلام، والقضاء بشكل متزايد، وجاء

ذلك بالطبع، على حساب النخبة العلمانية القديمة، الموالية للمؤسسة العسكرية. وشرع السياسيون الإسلاميون في إضفاء الشرعية على حكمهم، وعملوا على تحجيم تبريرات الجيش للتدخل في السياسة عن طريق: أ) استبدال خطاب "المحافظين الديمقراطي" الجديد بالخطاب الإسلامي القديم ب) التكيف بنجاح مع الظروف الدولية، مثل ترشيح تركيا للاتحاد الأوروبي واندماجها في الاقتصاد العالمي، ج) تشكيل تحالف مع المثقفين الليبراليين.

هذا المقال يحلل التفسيرات البديلة للوصاية العسكرية على الديمقراطية التركية التي تستند إلى نهج مركزية الدولة، وكذلك الجوانب الثقافية والمؤسساتية. ثم يوضح دور الحلفاء الأيديولوجيين من موقف الجيش في الحياة السياسية. وأخيرًا، فإنه يفحص الأسباب الرئيسة وراء تدهور فعالية الجيش السياسية بعد عام 2007.

البدائل: دولة قوية وثقافة عسكرية، أو امتيازات مؤسسية

نهج مركزية الدولة: مثلت المؤسسة العسكرية الدولة القوية وفقًا لنهج مركزية الدولة، لذا كانت هناك دولة قوية ومجتمع ضعيف في تركيا[8]. بناءً على ذلك، كان الجنرالات، الذين يمثلون الدولة، أقوى من السياسيين الذين يمثلون المجتمع. وكان متين هبر من بين أبرز العلماء الذين تحدثوا عن هذا المنظور. بالنسبة له، ركزت "نخبة الدولة غير المنتخبة وخاصة ضباط الجيش على المصالح الطويلة الأمد للمجتمع"، بينما أعطت "النخبة السياسية" مع وجود بعض الاستثناءات، الأولوية "للمصالح الحزبية، وربما للمكاسب الشخصية"[9]. وبدلًا من تصديق هذه الآراء بشكل شخصي، ربما سعى هبر إلى شرح كيفية إدراك الجنرالات للسياسيين ولأنفسهم. بالنسبة له، هذه التصورات توضح "وجود لعبة محصلتها صفر بين ساحة الدولة، وتلك "للسياسة في تركيا"[10].

يعتبر انخفاض وتراجع النفوذ السياسي للجيش التركي في فترة ما بعد 2007، ضد إرادة القادة العسكريين. بدلًا من ذلك، يرون أن الرؤساء الثلاثة لهيئة الأركان العامة منذ عام 2002 وحتى 2010 عملوا بوعي لإنهاء الوصاية العسكرية على النظام الديمقراطي

هناك ثلاث مشكلات رئيسة في نهج مركزية الدولة:

الأولى: ليس لديها تعريف واضح لقوة الدولة. بالنسبة لهبر، الدولة القوية قادرة على تقييد السياسيين المنتخبين و"عرقلة تنمية المجتمع المدني عن طريق كيان ذات فعالية سياسية[11]. ولكن هذا يعني دولة سلطوية. إذا كان هذا هو ما يعنيه هبر بالدولة القوية، فلن يوضح ذلك دور القوى العسكرية والاستبدادية الأخرى في السياسة التركية. وسوف يؤدي بنا ذلك إلى تكرار

الدولة السلطوية التي هي أساس الاستبداد.

الثانية: الدولة التركية لم تكن قوية بالنظر إلى معايير أخرى في الأدب والعلوم الاجتماعية[12]. وبالأخذ في الاعتبار معايير ماكس فيبر، يلاحظ أن الدولة التركية مرت بعدة فترات، عندما لم يكن هناك احتكار واضح في استخدام العنف، مثل أحداث القتال التي دارت في الشوارع في أواخر السبعينيات[13]، وفي الصراع الدائر ضد حزب العمال الكردستاني[14]. كما أن الدولة التركية أظهرت أيضًا ضعفها بشأن الضرائب. فمنذ عام 1999 وحتى عام 2005، كان متوسط نسبة المعاملات القانونية وغيرالقانونية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الرسمي في تركيا هو 33 في المئة، بالمقارنة يلاحظ أن متوسط النسبة لـ 21 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان 16 ٪[15]. أيضًا فشلت الدولة التركية في جمع الضرائب بشكل كامل في السنوات التالية بنسب كبيرة: 2005 (10 ٪)، 2006 (8 ٪)، و2007 (10 ٪)[16].

الثالثة: نهج مركزية الدولة يبالغ من مكانة وحجم الجنرالات ويصورهم على أنهم المدافعون الرئيسون عن المصلحة الوطنية، وفي نفس الوقت يقلل من شأن الساسة ويصفهم بالباحثين عن المصالح الذاتية. لكن على سبيل المثال، من الناحية الاقتصادية، تصرّف صندوق القوات المسلحة التركية للمعاشات كمؤسسة تسعى وراء مصلحتها الذاتية. فاستغل الصندوق عددًا من المزايا؛ مثل الإعفاء من الضرائب المختلفة، وأصبح أحد أكبر التكتلات العمالية في تركيا، فيعمل به 20 ألف موظف وتزيد أرباحه السنوية على مليار دولار[17]. وفي عام 2007، باع بنكه لأي إن جي) مقابل 2.7 مليار دولار. لذلك فإنه "من الصعب التحدث عن الأنشطة الاقتصادية للصندوق، خاصة مع وجود توجه نحو اكتفاء ذاتي عسكري، ناهيك عن التنمية الاقتصادية الوطنية .... وهكذا فإنهم يربحون بالمعنى الدقيق للكلمة"[18]. وقد انتقد كبار ضباط الصف المتقاعدون، الذين دفعوا المستحقات الإلزامية، الصندوق واتهموه بالسعي وراء مصالح خاصة لكبار الجنرالات[19].

وفقًا لعلماء مركزية الدولة، كان الجيش التركي "دائمًا يوقر الديمقراطية"[20]. وهكذا فإن الانقلابات العسكرية في تركيا هي إلى حد كبير بسبب السياسيين "الذين ابتعدوا عن الديمقراطية العقلانية"، وهي أيضًا وسيلة للجنرالات "للتخلص من الفوضى الناجمة عن السياسيين"[21]. عمومًا هؤلاء العلماء لا يعتبرون انخفاض وتراجع النفوذ السياسي للجيش التركي في فترة ما بعد 2007، ضد إرادة القادة العسكريين. بدلًا من ذلك، يرون أن الرؤساء الثلاثة لهيئة الأركان العامة منذ عام 2002 وحتى 2010 عملوا بوعي لإنهاء الوصاية العسكرية على النظام الديمقراطي[22].

تصوير الأتراك كأمة عسكرية هي أسطورة نشأت بشكل مؤسسي

على النقيض من ذلك، يرى غيرهم من العلماء أن الجيش التركي عاد إلى ثكناته بعد الانقلابات، ليس احترامًا للديمقراطية،

أردوغان والتعايش مع العسكريين

ووفقًا لاستراتيجية تقوم على "أن تحكم دون أن تملك السلطة"، أي السيطرة على السياسة من دون تحمل المسؤولية السياسية[23]. أرى أن ما حدث في فترة ما بعد 2007، لم يكن نتيجة لقرارات الرؤساء الثلاثة لهيئة الأركان العامة المؤيدين للديمقراطية. فقط كان من بين الرؤساء الثلاثة، الجنرال حلمي أوزكوك (2002 – 2006) الذي ساهم في هذه العملية بشكل إيجابي. لكن الجنرالات المؤيدين للتدخل العسكري والصحفيين العسكريين عرقلوا مساعيه البناءة[24]. حاول الجنرال يشار بويوك أنيت (2006–2008) والجنرال إيلكر باشبوغ (2008–2010) الحفاظ على دور الجيش في الحياة السياسية، إن لم يكن تعزيز ذلك الدور. فحاول الجنرال بويوك أنيت القيام بـ"الانقلاب الإلكتروني"، وسعى لإيجاد جدول أعمال سياسي بديل ومعارض لرئيس الوزراء أردوغان بشأن قضايا واسعة، مثل علاقات تركيا مع حماس والسلطة الكردية في شمال العراق. كذلك كان باشبوغ أيضًا نشطًا سياسيًّا، على الرغم من أنه كان في موقف دفاع، على الأرجح، بسبب الدعاوى القضائية المقامة ضد العديد من ضباط الجيش (وفي وقت لاحق أصبح هو نفسه متهمًا في قضايا مماثلة). ونتيجة لذلك، حدث انخفاض وتراجع للقوة العسكرية السياسية في فترة ما بعد 2007، وليس بسبب إرادة القيادة العسكرية.

النهج الثقافي: «الأمة العسكرية»

يوضح المنظور الثقافي فعالية الجيش السياسية من خلال الإشارة إلى الخصائص الثقافية التركية المزعومة[25]. هناك نص متطرف من هذا النهج يعرف الأتراك على أنهم "أمة عسكرية" تثق بطبيعتها بالجنرالات أكثر من ثقتها بالسياسيين. تاريخيًّا، يلاحظ أن أنصار هذا المنظور ينظرون إلى الجيش في تركيا على أنه يحتل مكانة فريدة، لأنه لعب دورًا قياديًّا خلال حرب الاستقلال (1919–1922). مع أن القوات المسلحة في العديد من البلدان الأخرى قادت حركات استقلال أيضًا. وعلاوة على ذلك، فإنه خلال حرب الاستقلال التركية، لعبت الميليشيات الوطنية أدوارًا لا تقل أهمية عنه في حركات المقاومة المحلية في غرب وجنوب شرق الأناضول (في عنتاب، ومرعش، وأورفة)، عندما كان الجيش المركزي في دور التشكل. حتى بعد ذلك، قاد البرلمان المنتخب في أنقرة الحرب[26]. كل هذا يضعف من ادعاء النهج الثقافي الذي يرى أن تركيا لديها تاريخ فريد من الاستقلال، ويجعل

مجتمعها موالِيًا للجيش، ويمنح المؤسسة العسكرية مكانة سياسية استثنائية.

تستند البيانات الأساسية المعاصرة التي تؤيد النهج الثقافي إلى دراسات استقصائية مختلفة عامة تظهر دائمًا أن الجيش التركي من المؤسسات الأكثر جدارة بالثقة، لكن هناك ثلاثة محاذير رئيسة لهذا التفسير: أولًا، الجيش هو المؤسسة الأكثر ثقة ليس فقط في تركيا، بل أيضًا في جميع أنحاء العالم[27]، على أساس أن مهمته الرئيسة متعلقة بالأمن وبالتضحية بالنفس، إذا ما قورن بالمؤسسات السياسية. ثانيًا، الثقة في الجيش عمومًا تتوقف على الأوضاع الأمنية، ولا تعكس بالضرورة ثقافة الأمة[28]. على سبيل المثال، مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية واحتلال أفغانستان والعراق، ارتفعت نسبة الأميركيين الذين أعربوا عن ثقتهم في الجيش ومؤسسته كأكثر المؤسسات جدارة بالثقة من 66 ٪ في عام 2001 إلى 82 ٪ في عام 2003 (وانخفضت إلى 71٪ في 2007)[29]. ويلاحظ أن ارتفاع ثقة المجتمع التركي في الجيش (81 ٪) حتى وقت قريب جدًّا[30] تعود لعدة ظروف، منها القتال ضد حزب العمال الكردستاني والصراعات التي تندلع في دول الجوار في الشرق الأوسط وفي البلقان، والقوقاز. عمومًا، يؤدي انعدام الأمن الجغرافي إلى جعل الناس يؤثرون الأمن ويولون الجيش أهمية كبرى.

وأخيرًا، فإن ثقة الشعب التركي بالجيش لا تعني الموافقة على دوره السياسي. عندما سئل البعض عما إذا كان "النظام العسكري أفضل أحيانًا من الحكومة المدنية لحل مشكلات البلاد"، أجاب 23٪ ممن شملهم الاستطلاع في تركيا بـ"نعم"، بينما أجاب 64٪ بـ "لا "[31]. وكما سيتم توضيحه في وقت لاحق، فإنه يمكن القول بأن هؤلاء الذين يؤيدون التدخل العسكري لديهم أسباب أيديولوجية لا أسباب ثقافية. وعلاوة على ذلك، فإنه في الانتخابات، صوت أغلبية المجتمع التركي عمومًا لأحزاب لم تكن من خيارات الجنرالات[32]. لقد شغل العديد من الجنرالات المتقاعدين مناصب سياسية، ولكن عددًا قليلًا جدًّا منهم فاز في الانتخابات الديمقراطية. على النقيض من ذلك في إسرائيل، كان ضباط الجيش السابقون أكثرَ نجاحًا في السياسة الحزبية[33].

تؤكد عائشة غول آلتن آي، أن تصوير الأتراك على أنهم أمة عسكرية ما هو إلا مجرد أسطورة تم رسمها بشكل مؤسسي[34]. وحتى إلغائها في يناير عام 2012، ظل ضباط الجيش يدرِّسون "الأمن القومي" بشكل إجباري في جميع المدارس الثانوية التركية لأكثر من ثلاثة عقود. كما أن الخدمة العسكرية إجبارية على كل الذكور الأتراك، الأمر الذي يؤدي إلى خلق "تطابق بين الجندي والمواطن، الشعب والجيش"[35].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضية عدم مساءلة الجيش التركي التي سيتم تفصيلها في القسم الآتي، عرقلت الرقابة الشعبية. وهو ما جعل الجنرالات يستحوذون على الثقة أكثر من السياسيين الذين كانوا عرضة لانتقادات مستمرة.

وهكذا، فإن مواقف الشعب التركي الإيجابية تجاه الجيش[36] لم تعكس قبول الثقافة العسكرية، ولا الموافقة على التدخل العسكري في السياسة. بدلًا من ذلك، ارتبطت هذه المواقف بالظروف الجيوسياسية والاستراتيجية، وكذلك جرى رسمها بشكل مؤسسي. وخلاصة القول: لا يمكن تفسير نفوذ الجيش التركي السياسي من خلال العوامل الثقافية بشكل أساسي.

لقد كانت هناك صعوبة في النهج الثقافي، ولاسيما في شرح القوة العسكرية السياسية الآخذة في الانخفاض في فترة ما بعد 2007؛ لأن هذا النهج يشير إلى بعض الخصائص الدائمة، أو على الأقل من الصعب أن تتغير، وهذا لا يساعد على تفسير التحولات السريعة. في الواقع، في حقبة ما بعد عام 2007، أدى التحالف بين الليبراليين والمحافظين الإسلاميين إلى انتقاد الجيش في وسائل الإعلام بشكل علني ومتكرر. كما أسهمت القضايا المتعددة المرفوعة أمام المحاكم ضد ضباط الجيش في تراجع شعبية الجيش بين المواطنين. ونتيجة لذلك، انخفضت الثقة بالجيش في الدراسات الاستقصائية العامة إلى 63٪ في بداية 2010[37]. وأظهر هذا أن موقف الشعب التركي تجاه جيشه يتشكل بشكل عرضي، أكثر من كونه تحديدًا ثقافيًّا.

النهج المؤسساتي: الامتيازات، الحكم الذاتي، وغياب المساءلة

وفقًا للمنظور المؤسساتي، قامت قوة المؤسسة العسكرية التركية على امتيازات مؤسسية (أو صلاحيات في مصطلحات ألفريد ستيبان)[38]. أوافق بعض الشيء على هذا النهج. فقد وفرت بعض المواد القانونية الحكم الذاتي المؤسسي للجيش وغيبت مساءلته[39]، مما جعل من الصعب على الجنرالات النظر إلى السياسيين على اعتبارهم رؤساءهم. كما أن هذه الامتيازات وضعت المؤسسة العسكرية في مكانة مميزة في بنية الدولة التركية[40]. فرئيس هيئة الأركان العامة، على سبيل المثال، يتمتع برابع مرتبة عليا في البروتوكول الاحتفالي (بعد الرئيس ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء)[41]. ومع ذلك، يبدو أن هذه الامتيازات كانت نتائج وآثارًا أكثر من كونها سببًا في قوة الجيش. لا بد من تفسير الأسباب التي جعلت الجيش قادرًا على الاحتفاظ بهذه الامتيازات، وأسباب فشل البرلمانات المنتخبة ديمقراطيًّا في إلغاء هذه الامتيازات.

ومن الجوانب الرئيسة للحكم الذاتي المؤسسي للجيش هو النظام التعليمي. فتتلقى الأغلبية الساحقة من الضباط الأتراك تعليمها الثانوي في مدارس داخلية عسكرية، وهي مستقلة تمامًا عن وزارة التربية والتعليم. كما أن الأكاديميات العسكرية، تمنح درجة البكالوريوس ودرجات الماجستير والدكتوراه، ولا تخضع للرقابة المدنية. وعلاوة على ذلك، فإن التسلسل القيادي العسكري هو وحده الذي يحدد تعيينات الضابط. كذلك فإن الترقيات إلى رتبة جنرال وإميرال، تتم دون إقرار البرلمان. والأهم أن المجلس العسكري الأعلى (ياش)، يتألف من

الإسلاميون في تركيا يطمعون في المزيد من الحصول على مكتسبات تقوض الدولة العلمانية.

رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، واثني عشر جنرالًا، برتبة جنرال بأربع نجوم، وكذلك من اثنين من الإميرالات بنفس الرتبة [42]. ولأن كل عضو من أعضاء المجلس لديه صوت واحد، فإن دور الاثنين المدنيين هو مجرد دور رمزي. وحتى وقت قريب، يلاحظ أنه من النادر مشاركة المدنيين في تعيينات الجنرالات والأدميرالات برتبة أربعة نجوم، والتي تحتاج إلى توقيع الرئيس والحكومة. لكن في عام 2010 و2011، غير الرئيس غول ورئيس الوزراء أردوغان هذه السابقة، وتدخَّلا في تعيين كبار القادة[43].

وقد انعزل الجيش عن المجتمع من خلال بيوت الاستضافة الخاصة، والمطاعم، والمخيمات الصيفية. لكن هذا النظام المنغلق لم يضمن جعل عقلية الضباط منغلقة كما خُطط لها. فمنذ عام 1990 إلى عام 2009، طرد المجلس العسكري الأعلى (ياش) 1665 ضابطًا، لاتهامهم، في معظم الحالات، بالرجعية الإسلامية[44]. وحتى صدور التعديلات الدستورية في عام 2010، كان الدستور يحمي قرارات الفصل من الخدمة التي يتخذها المجلس العسكري (ياش)، دون أي مراجعة قضائية، حتى من قبل المحاكم العسكرية.

أيضًا يوجد لدى الجيش محكمة استئناف عليا ومحكمة إدارية عليا، وهو ما يجعل المحاكم العسكرية خارج النظام القضائي المدني. والمثير أن اثنين من بين أعضاء المحكمة الدستورية الأحد عشر يأتيان من هاتين المحكمتين العسكريتين. حتى عام 2008، نادرًا ما حاكمت المحاكم المدنية ضباط الجيش، في حين أن المحاكم العسكرية كان يحق لها محاكمة المدنيين. بلغت حصة المؤسسة العسكرية حوالي 10 ٪ من الميزانية الحكومية السنوية[45]، وكانت تمر عبر

البرلمان دون مناقشة أو نقد[46]. كذلك فإن مجلس الدولة، التابع لمكتب الرئيس، لا يستطيع مساءلة القوات المسلحة. وأيضًا لم يستطع ديوان المحاسبة، وهو أعلى سلطة قضائية تقوم بمراقبة النفقات العامة نيابة عن البرلمان، أن يسيطر على النفقات العسكرية حتى عام 2010.

بعد تراجع قوة الجيش مؤخرًا وحلفائه، ألغت الإصلاحات القانونية العديد من هذه الامتيازات. وقد شهد عام 2010 العديد من الأحداث المهمّة

تم منح هذه الصلاحيات خلال فترات مختلفة من الحكم العسكري (1960-1961، 1971-1973، و1980-1983) ومن خلال دساتير وقوانين جديدة. وقد عجز البرلمان عن إلغاء امتيازات الجيش بسبب عرقلة حلفائه المدنيين أي محاولة من هذا القبيل. وبعد تراجع قوة الجيش مؤخرًا وحلفائه، ألغت الإصلاحات القانونية العديد من هذه الامتيازات. وقد شهد عام 2010 العديد من الأحداث المهمّة. في شهر فبراير، تم إلغاء بروتوكولات الأمن والنظام العام والتعاون، التي أتاحت للجيش اتخاذ احتياطات أمنية في المدن دون الحصول على إذن من الحكام. وفي سبتمبر، تمت الموافقة على حزمة التعديلات الدستورية في الاستفتاء، وأحيلت قضايا الفصل الذي قام بها المجلس العسكري، إلى المراجعة القضائية، وتم منع المحكمة العسكرية من محاكمة المدنيين، وتم تمكين المحاكم المدنية من محاكمة ضباط الجيش، خاصة بتهمتَي التآمر والانقلابات[47]. وفي ديسمبر، تم طرح مشروع القانون الجديد لديوان المحاسبة، لمراقبة النفقات والإمدادات العسكرية[48]. هذه الإصلاحات توضح أن الامتيازات العسكرية هي نتيجة وليست سببًا لنفوذ الجيش السياسي. في الختام، كلما ضعفت قوة الجيش السياسية، فقد الامتيازات العسكرية. والآن بعد استعراض مشكلات مركزية الدولة والجوانب الثقافية والمؤسساتية، سوف أتطرق للمزيد في القسم الآتي.

النهج الفكري: المخاوف الأيديولوجية والتحالفات

تستند حجة هذا المقال إلى دور الصراعات الأيديولوجية في ارتفاع وانخفاض وتيرة الوصاية العسكرية على الديمقراطية التركية. يرى بعض العلماء الأيديولوجيا على أنها أداة بسيطة تستخدمها الطبقة الاقتصادية المسيطرة لفرض سلطتها[49]. في الواقع، الأيديولوجيا ليست بنية فوقية ولا أداة للسلطة. الأيدولوجيا والظروف منفصلتان لكنهما مترابطتان. ربما ينتهج البعض سلوكيات استراتيجية معينة لمصالح اقتصادية، ولكن الأفكار والأيديولوجيات تأتي أولًا، لأنّها تحدد هوية الفاعلين ومصالحهم. وعلى حد تعبير ماكس فيبر فإن "صور العالم" قد نتجت عن "أفكار" مثل عامل سكة الحديد الذي يفتح ويغلق القضبان. هذه الصور تحدد المسارات التي يتم فيها دفع دينامية العمل باتجاه المصالح"[50].

الأيديولوجيا هي مجموعة متناسقة من الأفكار وضعتها النخبة وتشير بصورة عامة إلى المدينة الفاضلة. وهكذا، فإن هناك فجوة بين "العالم المثالي" الذي تحاول الأيديولوجيات الوصول إليه، وبين "العالم الحقيقي"، الذي هو أكثر تعقيدًا وأكثر فوضوية. تتجاوز العديد من الأيديولوجيات الحدود السياسية والاجتماعية، وبالتالي، فإنه في الصراع الأيديولوجي، لا يتفق الأعضاء من نفس مؤسسة الدولة، ونفس الطبقة الاجتماعية، أو حتى نفس الأسرة مع بعضهم البعض نظرًا لتبني أيديولوجيات متعارضة. الأيديولوجيات أيضًا تغير الحدود بين الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع. هذا المقال يوضح كيف أن الجيش وحلفاءه المدنيين عملوا معًا على أساس جدول أعمال أيديولوجي مشترك، في الوقت الذي تعرضوا فيه لمعارضة التحالفات الأيديولوجية التي تشمل الدولة والجهات الفاعلة الأخرى. كذلك فإن المقال يشدد أيضًا على الجوانب الأيديولوجية لمخاوف معينة. ربما تستند هذه المخاوف إلى مستويات معينة من حيث الواقع الاجتماعي والسياسي، ولكن الأفراد الذين لديهم تصورات أيديولوجية مختلفة يفسرون هذه الحقائق والاحتمالات بطرق مختلفة.

في تركيا، روج العلمانيون والقوميون الأتراك، للأيديولوجيات المناهضة للشيوعية عن طريق وسائل مختلفة، مثل الدعاية الإعلامية ونشر الوعي الثقافي. كذلك فإن النشيد الذي يقرأه يوميًّا جميع الطلاب في جميع المدارس الابتدائية (الصفوف 1-8)، هو أبرز مثال على كيفية غرس التعليم العام للقومية العلمانية في النفوس في تركيا:

أنا تركي.. أنا أمين.. أعمل بجد. مبدئي هو حماية صغيري وتوقير كبيري وحبي لوطني وأمتي أكثر من حبي لنفسي. هدفي هو الارتقاء والتقدم. يا أتاتورك يا عظيم، أقسم لك أنني سأسير بلا توقف على الدرب الذي رسمته للوصول إلى الهدف الذي اخترته، وسأضحّي بنفسي أملًا في أن يكون وجودي هدية للأمة التركية. سعيد هو من يقول: «أنا تركي».

لفترات طويلة كان الجيش التركي قويًّا سياسيًّا بسبب الدعم الذي تلقاه من النخبة المدنية المؤثرة، التي احتضنت هذه الأيديولوجيات الثلاث وسيطرت لعقود، على المحاكم العليا، وبعض الأحزاب السياسية، وأهم الشركات الإعلامية. وبالإضافة إلى هذه النخب، كانت هناك عدة قطاعات من المجتمع قامت بدعم الجيش بسبب مخاوفها الأيديولوجية من الرجعية الإسلامية والنزعة الانفصالية الكردية، والشيوعية، وبسبب عدم ثقتها في الساسة المنتخبين ديمقراطيًّا، وقدرتهم على مواجهة هذه التهديدات.

في بدايات العصر الجمهوري، فرضت النخبة حزمًا من السياسات العلمانية المدنية وكذلك السياسات القومية التركية. ولعب الجيش دورًا مهمًّا في هذه السياسات في ظل نظام الحزب الواحد (1924-1946). وقد ذهبت هذه السياسات بعيدًا، فعلاوة على استهدافها الإسلاميين والانفصاليين

المشكلة الكردية صداع مزمن لا تجدي معه المسكنات كثيرًا.

الأكراد، فإنها استهدفت كذلك كل من كان له أي ميول إسلامية أوكردية، سواء أكان جهة اجتماعية أم سياسية، واعتبرته تهديدًا محتملًا. وهكذا، فإن الجيش وحلفاءه قاموا بإقصاء الإسلاميين المحافظين والأكراد. وبعد أول انتخابات ديمقراطية في عام 1950، لم تستطع الأحزاب العلمانية مجتمعة أن تشكل الأغلبية في الانتخابات. وهو ما جعل الجيش وحلفاءه يشعرون بالقلق إزاء فقدان سلطتهم في ظل النظام الديمقراطي بشكل كامل. ولذا، أبقوا السيطرة على النظام السياسي من خلال تنظيم الانقلابات إما بشكل مباشر، أو الحفاظ على بقاء الوصاية العسكرية على الديمقراطية.

عقّدت الحرب الباردة من ميزان القوى الأيديولوجي في تركيا. فحتى الحرب الباردة، كانت النخبة العلمانية القومية تقف في مواجهة الجماهير المتدنية والأقلية الكردية. لكن بعد صعود الحركة اليسارية في الستينيات والسبعينيات، دبّ خلاف بين العسكريين المناهضين للشيوعية والمثقفين اليساريين. وفي الوقت الذي امتنع اليساريون عن دعم الجيش، دعمت الجماهير المحافظة المناهضة للشيوعية الجيش. وبعد نهاية الحرب الباردة، تلاشت الحركات الشيوعية، وبالتالي لم يعد الجيش بحاجة إلى دعم المحافظين. وعاد مجددًا إلى التركيز على العلمانية في التسعينيات، ووضع مسافة واضحة بينه وبين حلفائه السابقين من المحافظين، عن طريق "الانقلاب الناعم" في عام 1997.

دون دعم المدنيين، لم يكن بإمكان الجنرالات لا تنظيم الانقلابات، ولا الحفاظ على الامتيازات. وقد كانت إصلاحات الاتحاد الأوروبي في غاية الأهمية في الفترة بين 2003–2004. قبل هذه الإصلاحات، سيطر خمسة من كبار الجنرالات على مجلس الأمن القومي (MGK)، الذي ضم رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وعددًا من الوزراء. وقد كان لجنرالات مجلس الأمن القومي الحق في إصدار الأوامر للمدنيين

البيروقراطيين. لكن في عام 2003، أقر البرلمان حزمة من إصلاحات الاتحاد الأوروبي التي حولت مجلس الأمن القومي إلى هيئة استشارية، عن طريق إزالة سلطتها على الحكومة والبيروقراطية، وجعل من الممكن تعيين مدني أمينًا عامًّا لها. وفي عام 2004، ألغت حزمة أخرى من إصلاحات الاتحاد الأوروبي محاكم أمن الدولة، التي كانت تضم قضاة من العسكريين والمدنيين، وأبعدت الأعضاء العسكريين عن مجلس التعليم العالي ومجلس الإذاعة والتلفزيون.

دعمَ بعض الحلفاء الرئيسيين للجيش، مثل حزب الشعب الجمهوري، ووسائل إعلام مجموعات دوغان وصباح، هذه الإصلاحات لثلاثة أسباب رئيسة: أولًا، ارتكز مجلس الأمن القومي على حكم شبه عسكري لا يحظى بشعبية في الفترة بين 1997–2002، مما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي، وانتشار الفساد، وأيضًا أدى إلى حدوث اثنتين من أكبر الأزمات الاقتصادية. ثانيًا، في تلك السنوات، فضل نحو ثلثي المجتمع التركي الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان مستحيلًا من دون إجراء إصلاح للعلاقات المدنية العسكرية، على الأقل جزئيًّا. وأخيرًا وليس آخرًا، فإن هذه الإصلاحات المحدودة لا تعني القضاء على عسكرة السياسة التركية بشكل كامل. لكن عمومًا بعد عام 2003، لم يدعم حلفاء الجيش المدنيون المزيد من الإصلاحات، بل حاولوا عرقلتها.

حتى وقت قريب، نجح حلفاء الجيش في عرقلة: أ) التدخلات التنفيذية في تعيين القادة العسكريين، ب) سن القوانين التشريعية لتمكين المحاكم المدنية من محاكمة الضباط العسكريين، ج) المحاولات القضائية لمحاكمة ضباط الجيش المتهمين بتدبير الانقلابات أو التخطيط لها.

يمكن توضيح كل من هذه الآليات ببعض الأمثلة. أولًا، قبل تعيين رئيس هيئة الأركان العامة في عام 2006، حذر دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري، رئيس الوزراء أردوغان بشكل علني، ضد الاعتراض على التسلسل الهرمي العسكري والمرشح الجنرال بيوك أنيت[51]. ثانيًا، في عام 2009، أقر البرلمان مشروع قانون إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ووسع صلاحية المحاكم المدنية، وسمح بمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية. وقد وقع الرئيس غول على مشروع القانون ليصبح ساريًا بالرغم من معارضة الجنرالات ووسائل الإعلام الموالية للجيش[52]. وبناء على طلب من حزب الشعب الجمهوري، ألغت المحكمة الدستورية القانون. وأخيرًا، عرقل المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين (HSYK) محاكمة الجنرالات في عدة قضايا، مع العلم أن المجلس الأعلى للقضاء هو الجهة المنوطة بالتعيينات القضائية، والترقيات، والمسائل التأديبية. وفي عام 2000، أعد المدعي العام، ساجد قاياسو، لائحة اتهام ضد الجنرال كنعان أفرين، زعيم انقلاب عام 1980. لكن المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) عزل قاياسو من الخدمة المدنية، بل وحرمه من العمل كمحام[53]. وفي عام 2006

تصرف المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) بنفس الطريقة في قضية شام دينلي كما سيتم توضحيه فيما يلي.

وهكذا استمر انخفاض وتراجع النفوذ السياسي للجيش وحلفائه الأيديولوجيين على مدار السنوات الخمس الماضية. وقد كان عام 2007 نقطة تحول عندما: أ) فشل انقلاب الجيش الإلكتروني، ب) فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية ونجح في جعل رجله الثاني رئيسًا للجمهورية رغم معارضة الجيش، ج) تم فتح قضية أرغينيكون ضد الضباط العسكريين والعديد من زملائهم المدنيين. ومنذ ذلك الحين، تم إضعاف الجيش وحلفائه، ولاسيما بسبب تصاعد نفوذ الإسلاميين المحافظين، الذين استهدفهم الجيش في الماضي، والمثقفين الليبراليين[54].

استغلت بعض الجماعات الإسلامية، ومنها جماعة الشيخ فتح الله كولن، عدة عوامل هيكلية، مثل عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وزيادة التجارة الدولية، لبسط نفوذها على الاقتصاد التركي، والإعلام، والسياسة[55]. وتبنى رجال حزب العدالة والتنمية خطابًا ديمقراطيًّا محافظًا جديدًا، بعد أن حققوا فوزًا ساحقًا في الانتخابات. وفي التسعينيات لم يعد للخطر الشيوعي وجود. لكن حدثت عمليات غسيل للعقول، وتم ترهيب الشعب من الإسلاميين والرجعية الإسلامية، ولاسيما عن طريق مبالغات العلمانيين أثناء انقلاب عام 1997، والحلول العسكرية للمسألة الكردية بعد معركة طويلة الأمد مع حزب العمال الكردستاني[56]. لكن أدى كل ذلك إلى دعم كبير لحزب العدالة والتنمية (AK) المحافظ على حساب الأحزاب الموالية للجيش مثل حزب الشعب الجمهوري (CHP) العلماني، وحزب الحركة القومية ((MHP، كما أظهرت نتائج التصويت في انتخابات عام 2007، حيث حصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية على (47 ٪) من الأصوات، وحزب الشعب الجمهوري على (21 ٪)، وحزب الحركة القومية على (14 ٪)[57].

باختصار، تغيّر الموقف الأيديولوجي لحلفاء الجيش، الذين كانوا مصدر فعاليته السياسية، فأصبحوا سبب انخفاض وتراجع نفوذه السياسي بعد عام 2007. القسم الآتي يتناول التراجع الحالي للوصاية العسكرية على الديمقراطية التركية، ويؤكد كيف ارتبط هذا التحول بضعف القوى المؤيدة للجيش في القضاء والسياسة ووسائل الإعلام.

ضعف نفوذ الجيش التركي السياسي

أضرت قضيتان بصورة الجيش "المحظور الاقتراب منها"، ووضعت حدًّا لتدخله في السياسة. الأولى ارتبطت بالانفصالية الكردية. في شهر نوفمبر 2005، وتحديدًا في بلدة شام دينلي الكردية، الواقعة جنوب شرق الأناضول، ألقى السكان القبض على شخصين في أثناء فرارهما من مكتبة فور قصفها، واتضح أنهما من ضباط صف الدرك. كما عثر المواطنون في البلدة على سيارة تابعة للدرك مع خريطة للمكتبة، وأسلحة، وقائمة

أهداف لاستهدافها في المستقبل. وهو ما جعل أصابع الاتهام تشير إلى بعض مجموعات من المؤسسة العسكرية بشأن بعض التفجيرات الأخرى التي حدثت مؤخرًا في المنطقة، والتي تم اتهام حزب العمال الكردستاني بارتكابها. وعقب هذه الواقعة دافع قائد الجيش الجنرال بويوك أنيت، عن أحد الضابطين اللذين ألقي القبض عليهما قائلًا: إنه "رجل جيد". وفي الوقت ذاته قال المدعي العام للمحكمة الجنائية، فرحات ساريكايا: إن أنشطة الضباط غير القانونية كانت بناء على أوامر من القيادة، التي تشمل الجنرال بويوك أنيت وبعض كبار الضباط. ومع ذلك وصف بايكال لائحة الاتهام بأنها "انقلاب ضد الجيش"، وكذلك تضامنت وسائل إعلام مجموعتي دوغان وصباح مع الجنرال بويوك أنيت واستهدفت المدعي العام. وبموافقة ضمنية من الحكومة، طرد المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) ساريكايا من الخدمة المدنية، ومنعه من مزاولة مهنة المحاماة. ومع ذلك قضت محكمة "فان" بالحكم على الضابطين بالحبس إلى ما يقرب من 40 عامًا في السجن. لكن المحكمة العليا للاستئناف نقضت الحكم وطلبت نقل القضية إلى محكمة عسكرية. وعندما أصر القضاة الثلاثة في المحكمة على التحفظ على الدعوى، قام المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) بنقلهم إلى مدن أخرى. وعلى الفور، قام القضاة الجدد بنقل الملف إلى المحكمة العسكرية، التي أفرجت عن الضابطين[58]. لكن بعد التعديلات الدستورية في 2010، تم إرسال هذه القضية مرة أخرى إلى محكمة مدنية، وأصدرت حكمًا بالسجن على الضابطين مرة أخرى لمدة 40 عامًا تقريبًا. هذه الحالة توضح كيف أن حلفاء الجيش في السياسة، والإعلام، والمحاكم العليا أيدوا ودعموا ضباط الجيش.

المسألة الثانية أثارت الشكوك حول تلاعب الجيش بالتهديد الإسلامي. في فبراير 2006، قرر مجلس الدولة أنه لا يجوز للمعلمة ارتداء الحجاب حتى في الشارع. وبعد مرور شهرين، هاجم شخص المجلس، وأطلق النار على القضاة الذين أصدروا القرار، وأردى أحدهم قتيلًا. وقد عرضت المجموعات الإعلامية لدوغان الحادث على أنه هجوم قام به إسلاميون على القضاة العلمانيين انتقامًا من الحكم الصادر عن المحكمة بشأن الحجاب. وحمل بايكال وبعض أعضاء المحكمة العليا سياسيي حزب العدالة والتنمية مسؤولية الحادث بسبب انتقاداتهم لقرار القضاة بشأن الحجاب[59].

كما صور رئيس تحرير صحيفة حريت، وهي أبرز صحف مجموعة دوغان، الحدث على أنه أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالنسبة لتركيا[60].

ارتبط تراجع الوصاية العسكرية على النظام السياسي بتراجع نفوذ حلفاء الجيش العلمانيين في القضاء والسياسة ووسائل الإعلام

وبعد يوم من الحادث، خرج جنرالات الجيش إلى الشوارع ومن حولهم مؤيدوهم، وفي أثناء مراسم تشييع الجنازة وقع اعتداء

على وزراء حزب العدالة والتنمية. وعثرت الشرطة على أدلة تشير إلى علاقة القاتل بمنظمة قومية متطرفة "الدولة العميقة" يتزعمها ضباط متقاعدون من الجيش، وتعرف باسم "أرغينيكون"[61]. وفي عام 2007، أدى اكتشاف سلسلة من مخابئ الأسلحة وعدة وثائق إلى قيام المدعي العام زكريا أوز في إسطنبول بفتح قضية ضد المنظمة الإرهابية "أرغينيكون" واتهامها بالتخطيط لإسقاط الحكومة من خلال انقلابات والهجوم على مجلس الدولة، إضافة إلى خطط اغتيالات أخرى.

ومنذ ذلك الحين، رُفعت ثلاث قضايا مهمّة أخرى ضد ضباط الجيش، وتم اتهامهم بالترتيب لخطة «المطرقة» للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وإعداد خطة "القفص" لمهاجمة المسيحيين واليهود من أجل تقويض الحكومة، وكتابة "خطة العمل ضد الرجعية الإسلامية" لإسقاط الحكومة، وأيضًا لتشويه صورة حركة كولن وتصويرها على أنها إرهابية، عن طريق وضع أسلحة في أماكن إيواء الطلاب المنتمين للحركة. وعلى الرغم من أن القيادة العسكرية نفت هذه المزاعم، إلا أنه تم اعتقال حوالي ثلاثمائة من ضباط الجيش، وقدموا للمحاكمة، وكان من بينهم العشرات من الجنرالات والأدميرالات، فضلًا عن كبار القادة المتقاعدين. وعلى الرغم من أن المحاكم لم تصدر قرارات نهائية، إلا أن هذه القضايا كان لها تداعيات سياسية ونفسية خطيرة، مثل التخلص من فكرة "حظر الاقتراب" من الجنرالات.

اتهم حزب الشعب الجمهوري الحكومة بتدبير مؤامرة أرغينيكون وقضايا أخرى ضد الجيش. ونصب بايكال من نفسه "محاميًا" للدفاع عن المتهمين في قضية أرغينيكون، وقال خلفه في رئاسة الحزب، كمال قليتشدار أوغلو: إنه لا وجود لأي تنظيم مثل أرغينيكون، وإذا وجد، فإنه سيكون على استعداد ليصبح عضوا فيه[62]. وحاول المجلس الأعلى للقضاء (HSYK) الإطاحة بالمدعين العامين والقضاة الذين اعتقلوا ضباط الجيش في هذه القضايا. لكن حزب العدالة والتنمية، على عكس سلبيته في قضية شام ديلي، منع المجلس من القيام بذلك. وفي عام 2010، شرع أعضاء حزب العدالة والتنمية البرلمانيون والرئيس غول في الاستفتاء لتعديل المادة 24 من الدستور، وفي نهاية المطاف أدت التعديلات الدستورية التي وافق عليها 58 ٪ من الناخبين إلى التخلص من هيمنة العلمانيين الموالين للجيش على المجلس الأعلى للقضاء[63] (HSYK)، وعلى المحكمة الدستورية[64]. وألغت التعديلات الجديدة العديد من الامتيازات العسكرية. وأيضًا في عام 2010، ألغى مجلس الأمن القومي (MGK) والحكومة "الرجعية الإسلامية" من قائمة التهديدات، وتمت إعادة النظر في وثيقة سياسة الأمن القومي.

وخلاصة القول إن فشل محاولة "الانقلاب الإلكتروني"، وقضية أرغينيكون والقضايا الأخرى، والتعديلات الدستورية تشير جميعها إلى تراجع سلطة الجنرالات السياسية. وقد ارتبط انخفاض وتيرة الوصاية العسكرية على النظام السياسي،

كثيرًا ما لا يتفق النهج الشيوعي مع العسكريين.

بشكل أساسي، بتراجع نفوذ حلفاء الجيش العلمانيين في القضاء والسياسة ووسائل الإعلام. فعلى الرغم من أن نسبة الأصوات التي حصدتها مجموع الأحزاب العلمانية مجتمعة كانت حوالي 30 ٪ في الثمانينيات والتسعينيات، إلا أن حزب الشعب الجمهوري العلماني (CHP) وحزب اليسار الديمقراطي (DSP) حصلا معًا على نسبة 21 ٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية عامي 2002 و2007، و26 ٪ في انتخابات عام 2011. لذا يلاحظ أن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري العلماني (CHP) وحزب اليسار الديمقراطي (DSP) تؤكد الحقيقة التي تقول: إن الغالبية العظمى من الناس لا تؤيد السياسات العلمانية.

وقد انعكس تراجع حلفاء الجيش العلمانيين أيضًا على وسائل الإعلام. وكانت الصحف السياسية من بين وسائل الإعلام الرئيسة المؤيدة لانقلاب 1997، وهي كالتالي:(متوسط التداول في 1997موضح بالآلاف بين قوسين): صحيفة حريت (613)، صباح (609)، ملييت (547)، راديكال (183)، جمهوريت (46). وكانت الصحيفتان المعارضتان للانقلاب أقل تداولًا: زمان (266) أكيد (30)[65]. وتشير بيانات فبراير 2011 إلى التحول الذي طرأ من عام 1997 وحتى الآن على الصحف من حيث؛ أ) تراجع تداول الصحف العلمانية الموالية للجيش: صحيفة حريت (449)، ملييت (162)، جمهوريت (53)، وطن التي تأسست حديثًا (117)، ب) تغيير موقف راديكال (67)، والتي أصبحت أكثر ترددًا، صباح (350)، والتي أصبحت أكثر انتقادًا للجيش بعد أن تم بيعها لرجل أعمال مؤيد لحزب العدالة والتنمية في عام 2007، ج) زيادة تداول الصحف التي تنتقد العلمانية والجيش: زمان (848) أكيد (58)، ومؤخرًا

تم تأسيس جريدة ستار (146)، يني شفق (119)، بوجون (88)، طرف (51) [66].
كما أصبحت قضية أرغينيكون موضع اختبار للصحافة من حيث كونها مؤيدة للجيش أو منتقدة له. وقد حاولت وسائل إعلام مجموعة دوغان (ولا سيما جرائد حرييت، ميليت، وطن) على تقويض قضية أرغينيكون والقضايا الأخرى. وفي الوقت نفسه دعمت الصحف المنتقدة للجيش هذه القضايا. جريدة طرف التي تضم صحفيين اشتراكيين سابقين وليبراليين وأكرادًا وإسلاميين محافظين، لعبت دورًا مهمًا في نشر الادعاءات عن خطة الانقلاب. باختصار، إن ضعف حلفاء الجيش في وسائل الإعلام، والسياسة، والقضاء هو السبب الرئيس لتراجع نفوذ الجيش السياسي في تركيا.

احتفظ الجيش بحلفائه عن طريق الترهيب من تهديدات "الإسلاميين"، و"الانفصاليين الأكراد" و"الشيوعيين"

الخاتمة:

هذا المقال يتناول بالتحليل التدخل العسكري على اعتباره مشكلة تواجه تعزيز الديمقراطية في تركيا. ويناقش كيفية حفاظ الجيش التركي على قدرته على التدخل في السياسة لعقود، ولماذا أصبح عاجزًا عن القيام بذلك منذ عام 2007؟ ويشير إلى ضعف تفسيرات الدولة المركزية، والثقافية والمؤسساتية لهذا اللغز. ويوضح أن حلفاء الجيش المدنيين، اخترعوا تهديدات تقوم على الأيدولوجيات العلمانية، والقومية التركية، والأيديولوجيات المناهضة للشيوعية، وقدموا بذلك الدعم للجيش في الحياة السياسية. ولم يكن الجيش مستقبلًا سلبيًّا لهذا الدعم، بل حافظ دائمًا على حلفائه عن طريق التذرع بوجود تهديدات "الإسلاميين"، "والانفصاليين الأكراد"، و"الشيوعية". ثم ظهرت نخبة بديلة محافظة، تعاونت مع المثقفين الليبراليين اليساريين سابقًا وبعض الجهات الكردية، وحظيت بالدعم الشعبي وتحدت التحالف القائم بين الحلفاء المدنيين والعسكريين، الأمر الذي أدى إلى تراجع النفوذ السياسي للجيش. إن التحالف المدني العسكري القائم على أساس مفاهيم معينة من التهديدات الأيديولوجية لا يقتصر على تركيا وحدها، فقد كان التعاون المدني العسكري ضد "الخطر الشيوعي" أمرًا حيويًّا للأنظمة العسكرية التي حكمت أكثر من ثلثي بلدان أمريكا اللاتينية في عام 1979، والتي أقامت جميعها أنظمة حكم مدنية بحلول عام 1993 [67].

هذا المقال يرى أنه إذا لم تثق النخبة القليلة العدد والتي تتمتع بنفوذ سياسي، بالخيارات الانتخابية للأغلبية، فلا يمكن أن تتعزز الديمقراطية، إلا إذا تغيرت تصورات النخبة أو تم استبدال نخبة جديدة بها. يرى دارون أسيموغلو، وجيمس روبنسون أن النخب يؤيدون بشكل عام "التحرك خطوة من الديمقراطية إلى اللاديمقراطية" لأنهم "يعرفون أنه بمجرد أن تتلاشى سلطتهم الفعلية المؤقتة، فإن الديمقراطية

سوف تفرض سياساتها"[68]. ويشير أسيموغلو وروبنسون إلى التوتر بين النخب والديمقراطية، ومع ذلك، يؤكدان دور الصراعات بين النخب والجماهير حول إعادة التوزيع الاقتصادي من خلال زيادة الضرائب. لكن في تركيا، دعم الكثير من ناشطي النخب الوصاية العسكرية على الديمقراطية بسبب خوفهم من التهديدات الأيدولوجية أكثر من خوفهم إعادة التوزيع الاقتصادي. في المقابل، نجد أن السياسيين الذين تلقوا الدعم من الجماهير، مثل مندريس، وتورغوت أوزال، وأردوغان، انتهجوا السياسات الاقتصادية الليبرالية (أي السوق الحرة) أكثر من السياسيين الموالين للجيش مثل حزب الشعب الجمهوي، الذين عرفوا أنفسهم على أنهم الديمقراطيون الاشتراكيون، ومع ذلك لا زالوا يتلقون الدعم إلى حد كبير من النخبة. وعلاوة على ذلك، يمكن للأيديولوجيات أن تفصل وتقطع النخب في مقابل انقسام الجماهير، كما رأينا مؤخرًا في تحالفات الطبقات الأيديولوجية في تركيا.

لا تزال هناك العديد من الألعاب في تركيا، مع أن الديمقراطية بدأت تزدهر وبدأت القوة العسكرية السياسية في التراجع. يركز هذا المقال على الصراعات الأيديولوجية الداخلية، ويشير باختصار إلى عاملين تكميليين آخرين: العامل الأول هو الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية التركية. لم أستطع مناقشة النزاعات العسكرية الداخلية في أثناء وبعد انقلابات أعوام 1960 و1971، وذكرت باختصار كيف أن الجنرال أوزكوك منع تدخل الجنرالات في الفترة من 2003 الى 2004. وثمة دليل آخرعلى الانقسامات؛ وهو قيام بعض ضباط الجيش بتسريب بعض الوثائق الحيوية إلى المحاكم ووسائل الإعلام، مثل: جريدة طرف، حول المؤامرات المعادية للديمقراطية داخل المؤسسة العسكرية. والعامل الثاني هو الظروف الدولية التي أثرت في دور الجيش التركي في الحياة السياسية. لقد أكدتُ مرة أخرى بشكل مختصر الدور التاريخي للحرب الباردة في موقف الجيش المناهض للشيوعية، وتبني الإسلاميين المحافظين للتجارة العالمية، وتأثير عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي في امتيازات وصلاحيات الجيش التركي. وإلى جانب هذه القضايا الهيكلية، كانت 'السياسات الخارجية للدول الأجنبية، مثل درجة دعم الولايات المتحدة للتدخلات العسكرية، بمثابة عوامل دولية مهمة أثرت في دور الجيش التركي في الحياة السياسية. على كل حال، ما زالت هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث حول الانقسامات الداخلية في الجيش التركي والقيود الدولية.

المراجع:

* يشكر الكاتب لكلٍّ من شعبان كارداش إحسان داغي، ألفريد ستيبانا، أرجون أوزبودون، شوكرو هاني أوغلو، ضياء أونيش، بيا تورام، شنار أكتورك، سنم أصلان، أتجا أوغور، زكي صاريجل، مصطفى جوكتشك، ديفيد ستيفينز، توران قايا أوغلو، سنام جورباي، منريس تشينار، هوتان

شامبياتي، جوناش تزجور، جيهان توغال، ومحمد جورسس، على تعليقاتهم المفيدة.

(1) Juan Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 3. According to Steven Levitsky and Lucan A. Way, even the "'procedural minimum' definition of democracy… includes four key attributes: (1) free, fair, and competitive elections; (2) full adult suffrage; (3) broad protection of civil liberties, including freedom of speech, press, and association, and (4) the absence of nonelected 'tutelary' authorities (e.g., militaries monarchies, or religious bodies) that limit elected officials' power to govern." Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 5-6; emphases added

(2) Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds. Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986). For Spain, see Narcis Serra, The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces (New York: Cambridge University Press, 2010). For Greece, see Yaprak Gürsoy, "Civilian Support and Military Unity in the Outcome of Turkish and Greek Interventions," Journal of Political and Military Sociology, Vol. 27, No. 1 (2009), pp. 47-75.

(3) فريدوم هاوس، "الحرية في العالم: بيانات مقارنة وتاريخية لعام 2007،

retrieved in January 2009 from http://www.Freedomhouse.Org/Template.Cfm?Page=439

(4) العلمانية الأصيلة تتطلب أن تلعب الدولة دورًا في إقصاء الدين عن الحياة العامة. وهي عكس "العلمانية السلبية"، التي تطالب الدولة بلعب دور سلبي من خلال السماح بممارسة الدين في الحياة العامة. أحمد كورو، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا.

"Assertive secularism" requires the state to play an assertive role in excluding religion from the public sphere. It is the opposite of "passive secularism," which demands that the state play a passive role by allowing public visibility of religion. Ahmet T. Kuru, Secularism and State Policies toward Religion: The United States, France, and Turkey (New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 11-14.

(5) أشير إلى نوع خاص من القومية التركية تهدف إلى استيعاب الأكراد.

(6) مناهضة الشيوعية كانت مزيجًا من المواقف الأيديولوجية الرأسمالية (التي عارضت الاقتصاد الشيوعي)، ومزيجًا من الأيديولوجيات الاجتماعية والدينية المحافظة (التي تعادي المادية الشيوعية).

(7) سوف أستخدم الاختصار الرسمي لحزب العدالة والتنمية AK Party، بدلا من AKP

(8) متين هبر، تقليد الدولة في تركيا

Metin Heper The State Tradition in Turkey (Beverly: The Eothen Press 1985) p 16

(9) متين هبر، الإرث العثماني والسياسة التركية

Metin Heper, "The Ottoman Legacy and Turkish Politics," Journal of International Affairs, Vol. 54, No. 1 (2000), pp. 78, 81-2; see also Heper, The State Tradition in Turkey, pp. 5-6.

(10) متين هبر، «الدولة والمجتمع في التجربة السياسية التركية»

Metin Heper, "State and Society in Turkish Political Experience," in Metin Heper and Ahmet Evin, eds., State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s (Berlin: Walter De Gruyter, 1988), 1-2. See also Ersel Aydınlı, "A Paradigmatic Shift for the Turkish Generals and an End to the Coup Era in Turkey," Middle East Journal, Vol. 63, No. 4 (2009), p. 585

(11) متين هيبر، «الدولة القوية على اعتبارها مشكلة أمام تعزيز الديمقراطية: مقارنة تركيا وألمانيا»

Metin Heper, "The Strong State as a Problem for the Consolidation of Democracy: Turkey and Germany Compared," Comparative Political Studies, Vol. 25, No. 2 (1992), p. 189

(12) معهد البنك الدولي يقارن 207 دولة: من (أسوأ حكم) إلى 100 (أفضل حكم). ما أحرزته تركيا

يثير تساؤلات حول قوتها: غياب العنف (21)، حق التعبير والمساءلة (42)، سيادة القانون (53)، السيطرة على الفساد (59)، نوعية التنظيم (60)، الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة (64). معهد البنك الدولي، مؤشرات إدارة الحكم في جميع أنحاء العالم 2007

«,World Bank Institute, Worldwide Governance Indicators 2007', retrieved in November 2008 from http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm

(13) أسفرت حرب الشوارع بين اليساريين واليمينيين في أواخر السبعينيات عن مقتل 5241 شخصًا وسقوط 14152 جريحًا في تركيا.

The street fighting between leftists and rightists in the late 1970s resulted in 5,241 deaths and 14,152 wounded in Turkey. Data quoted in Kenan Evren, T. C. Devlet Başkanı Orgeneral Kenan Evren'in Söylev ve Demeçleri (Ankara: Başbakanlık Basımevi, 1982), p. 24

(14) أسفر القتال بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني في الفترة بين 1984–2008 عن مقتل 5660 مدنيًا، ومقتل 4937 من الجيش و1545 من عناصر الشرطة وحراس القرى، ومقتل 32000 من إرهابيي حزب العمال الكردستاني/

Fighting between the Turkish military and the PKK in 1984-2008 has caused the deaths of 5,660 civilians, 4,937 military personnel, 1,545 police officers and village guards, and 32,000 PKK terrorists. Quoted from the press conference of Gen. İlker Başbuğ in 'Cezaevi Ziyareti Bir Vefa Borcudur', Vatan, September 17, 2008

(15) Friedrich Schneider، "Shadow Economies and Corruption all over the World," Economics: The Open-Access، Open-Assessment E-Journal، Vol. 1، No. 1 (2007)، pp. 20، 37.

(16) Governmental data quoted in "10.3 Milyar YTL'lik Vergi Tahsil Edilemedi," Sabah، February 3، 2006; "Beyan Edilen Verginin Yüzde 8'i Tahsil Edilemedi," Hürriyet، February 9، 2007; "Verginin Yüzde 10'luk Bölümü Tahsil Edilemedi," Takvim، January 26، 2008.

(17) عملت OYAK في التمويل والتأمين، والنفط، والإنشاءات، والسفريات، وصناعة الأغذية.

OYAK has operated in the finance, insurance, automotive, petroleum, cement, construction, travel, and food industries. The interview of OYAK's CEO Coşkun Ulusoy, "Our Target is YTL 34 Billion in 2015," Capital, July 1, 2007, pp. 282-3

(18) Taha Parla، "Mercantile Militarism in Turkey، 1960-1998," New Perspectives on Turkey، No. 19 (1998)، p. 31

(19) Ahmet İnsel and Ali Bayramoğlu، Bir Zümre، Bir Parti: Türkiye'de Ordu (Ankara: Birikim، 2004)

(20) متين هبر «العلاقات المدنية العسكرية في تركيا: نحو نموذج ليبرالي؟» الدراسات التركية،

Metin Heper, "Civil-Military Relations in Turkey: Towards a Liberal Model?," Turkish Studies, Vol. 9, No. 2 (2011), p. 241

(21) متين هبر وايلين جوني، «الجيش والديمقراطية في الجمهورية التركية الثالثة»، القوات المسلحة والمجتمع،

Metin Heper and Aylin Güney, "The Military and Democracy in the Third Turkish Republic," Armed Forces and Society, Vol. 22, No. 4 (1996), p. 620.

(22) Aydınlı، "A Paradigmatic Shift," pp. 591-4; Heper، "Civil-Military Relations."

(23) Steven A. Cook، Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt، Algeria، and Turkey (Baltimore: Johns Hopkins University Press، 2007).

(24) "Dört Yıldızlı Tepki," Milliyet، May 24، 2003; "İrtica ile Mücadele İçin Daha İyisi Gelmeliydi," Hürriyet، March 11، 2008.

(25) Gareth Jenkins، Context and Circumstance: The Turkish Military and Politics. Adelphi Papers، No. 337 (2001)، p. 6.

(26) وفقا لأحمد ديميريل، أول برلمان كانت لديه معارضة فاعلة ومناقشات ديمقراطية خلال حرب الاستقلال،

According to Ahmet Demirel, the First Parliament had an effective opposition group and democratic discussions while waging the War of Independence. Birinci Meclis'te Muhalefet: İkinci Grup (İletişim: Istanbul, 1994), p. 614.

(27) Gallup International، "Trust Will Be the Challenge of 2003: The Voice of the People Survey 2002," retrieved in March 2009 from http://www.voice-of-the-people.net/

(28) Giuseppe Caforio، "The Military Profession، Public Trust، and Public Interest," Connections: The Quarterly Journal، Vol. 7، No. 1 (2008)، pp. 95-109.

(29) "Military Tops Public Confidence List in New Gallup," June 3، 2005، http://www.defenselink.mil/news/newsarticle.aspx? id=16496; "Confidence in Congress: Lowest Ever for AnyU.S. Institution," June 20، 2008,http://www.gallup.com/poll/108142/Confidence-Congress-Lowest-Ever-Any-US-Institution.aspx

(30) "Military in Turkey Elicits Highest Levels of Public Confidence," August 9، 2007، http://www.gallup.com/poll/28351/Military-Turkey-Elicits-Highest-Levels-Public-Confidence.aspx

(31) The Konda Survey on November 3، 2007 reported in Tarhan Erdem، "Yeni Türkiye'yi Anlamak," p. 42، retrieved in April 2009 from http://www.konda.com.tr/index.php? sf=11

(32) لا ينبغي تفسير الثقة الشعبية على أنها دعم لعلمانية الجيش. في عام 2007، تمتعت المنظمات الدينية في تركيا بثاني أعلى مرتبة من حيث الثقة (69 ٪)، وكانت في الترتيب الذي يلي الجيش.

Measures of popular confidence should not be interpreted as support for the military's assertive secularism either. In 2007, Turkey's religious organizations had the second highest confidence score (69%), placing them right behind the military. "Military in Turkey Elicits.

(33) Mehran Kamrava، "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East," Political Science Quarterly، Vol. 115، No. 1 (2000)، pp. 71-6.

(34) عائشة غول، أسطورة الأمة العسكرية: النوع والنزعة العسكرية، التربية والتعليم في تركيا

Ayşe Gül Altınay, The Myth of the Military-Nation: Militarism, Gender, and Education in Turkey (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

(35) Samuel P. Huntington، "Reforming Civil-Military Relations," in Larry Diamond and Marc F. Plattner، eds.، Civil-Military Relations and Democracy (Baltimore، MD: Johns Hopkins University Press، 1996)، p. 11.

(36) For civilians' appreciation of the military in Turkey، see Tanel Demirel، "Soldiers and Civilians in Turkey: The Dilemma of Turkish Democracy," Middle Eastern Studies، Vol. 40، No.1 (2004)، pp. 127-50.

(37) The Survey of A&G reported by its president Adil Gür in his interview: "Orduya Güven En Düşük Noktada," Taraf، January 29، 2010.

(38) Alfred Stepan، Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone (Princeton: Princeton University Press، 1988)، pp. 93-102.

(39) أوميت جيزرا ساقلي أوغلو

Ümit Cizre-Sakallıoğlu, "The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy," Comparative Politics, Vol. 29, No. 2 (1997), pp. 151-66; Gerassimos Karabelias, "Dictating the Upper Tide: Civil-Military Relations in the Post-Özal Decade, 1993-2003," Turkish Studies, Vol 9, No. 3 (2008), pp. 457-73.

(40) حاول الجنرالات، الذين نظموا انقلابات أعوام 1971 و1982، تبرير التدخل في السياسة متذرعين بالمادة 35 من قانون القوات المسلحة التركية (الذي صدر في أعقاب انقلاب 1960): «واجب القوات المسلحة هو الحماية والدفاع عن الوطن وعن الجمهورية التركية وفقًا للدستور» لكن هذه المادة لم تمنع محاكمة الضباط الذين خططوا لانقلاب عام 2007.

(41) على النقيض، رئيس هيئة الأركان في الولايات المتحدة ترتيبه في المراسم الاحتفالية أقل بكثير من نظيره التركي،

In contrast, the Chairman of the Joint Chiefs of Staff in the United States has a much lower ranking in the ceremonial order, after all 100 senators, 50 governors, and 435 representatives, as well as numerous other politicians, judges, and civilian bureaucrats. "Department of the Army Protocol Precedence List," retrieved in April 2011 from http://www.usma.edu/protocol/images/da_precedence.pdf

(42) وفقًا لبيان صحفي على شبكة الإنترنت، هيئة الأركان العامة التركية، تضم القوات المسلحة: 365 جنرالاً / أدميرالاً، 39975 ضابطًا، 95824 ضابط صف، 65215 من الجنود المحترفين/ قوات الدرك، و465197 من المجندين، بالإضافة إلى موظفي الخدمة المدنية 53424 عاملاً.

According to the online press release of the Turkish General Staff, the armed forces included 365 generals/admirals, 39,975 officers, 95,824 non-commissioned officers, 65,215 professional soldiers/gendarmeries, and 465,197 conscripts, in addition to 53,424 civil servants/workers. "Türk Silahlı Kuvvetleri Personel Mevcutları Hakkında," November 21, 2011, http://www.tsk. tr/10_ARSIV/10_1_Basin_Yayin_Faaliyetleri/10_1_10_Guncel/2011/guncel_53.htm

(43) بتصديق من الرئيس، تعين الحكومة التركية رئيس هيئة الأركان العامة من قادة الجيش، والقوات البحرية، والقوات الجوية. ولأنه لم يتم أبدًا اختيار قادة البحرية أو القوات الجوية، تعين الحكومة قائد الجيش تلقائيًا. لا يمكن للحكومة أن تدعم أو توصي بجنرال كقائد للجيش، لأنه يجب أن يتم ترشيحه من قبل رئيس هيئة الأركان العامة. لذلك، نادرًا ما تدخلت الحكومة في التعيينات العسكرية في السنوات الخمسين الماضية. قوات الدرك، لها سلطة شرطية على ما يقرب من 90 في المئة من الأراضي التركية وثلث السكان، وهي جزء من التسلسل الهرمي العسكري. ورئيس الأركان الجنرال هو المختص بترشيح قائدها.

(44) "19 Yılda 1.655 Subay İhraç Edildi," Sabah، August 4، 2011. The YAŞ did not expel any military officers in 2010 and 2011. Many expelled officers reject the labeling of "Islamic reactionary" and define themselves as pious Muslims. Jeremy Salt، "Turkey's Military 'Democracy,' " Current History، Vol. 98، No. 625 (1999)، p. 75; İskender Pala، İki Darbe Arasında، İlgiç Zamanlarda (Istanbul: Kapı، 2010).

(45) لالا صاري إبراهيم أوغلو،

Lale Sarıibrahimoğlu, "Türk Silahlı Kuvvetleri," in Ümit Cizre, ed., Almanak Türkiye Güvenlik Sektörü ve Demokratik Gözetim (Istanbul: TESEV, 2006), p. 62.

(46) أحمد يلديز، مجلس الأمة التركي الكبير،

Ahmet Yıldız, "Türkiye Büyük Millet Meclisi," in Cizre, ed., Almanak Türkiye, p. 17.

(47) أحمد كورو، ألفريد ستيبان، الديمقراطية والإسلام والعلمانية في تركيا،

Ahmet T. Kuru and Alfred Stepan, "Introduction," in Ahmet T. Kuru and Alfred Stepan, eds., Democracy, Islam, and Secularism in Turkey (New York: Columbia University Press, 2012), pp. 9-10.

(48) في فبراير 2011، صدر قانون جديد يعفي ضباط الشرطة من الخدمة العسكرية. قاوم الجيش هذا الإصلاح لفترة طويلة لإظهار تفوقه على الشرطة

In February 2011, a new law waived the police officers from the military service. The military hierarchy had been resisting this reform for long time to show its superiority over the police.

(49) Karl Marx and Friedrich Engels، "The Communist Manifesto," in Lawrence H. Simon، ed.، Karl Marx: Selected Writings (Indianapolis، IN: Hackett Publishing، 1994)، p. 129.

(50) Max Weber، "The Social Psychology of the World Religions," in H. H. Gerth and C. Wright Mills، eds.، From Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press، 1946)، p. 280

(51) مؤتمر بيكال الصحفي

Baykal's press conference quoted in "30 Ağustos Garanti," Hürriyet, July 12, 2006.

(52) المحكمة الدستورية التركية، قرار. 2010/16؛ 21 يناير 2010.

The Turkish Constitutional Court, decision no. 2010/16; January 21, 2010.

(53) في 13 نوفمبر 2008، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرار طرد مجلس القضاء الأعلى لـ «قاياسو» وطالبت بإعادته لمنصبه، وطالبت تركيا بدفع تعويضات بلغت قيمتها 41000 يورو. «قضية المدعي العام التركي تناقش بعد مرور 10 سنوات،» أخبار صحيفة حريت، 23 مارس، 2010.

(54) لمزيد من التحليل حول هذه النخبة الجديدة، وبخاصة حزب العدالة والتنمية، في رفع بعض القيود عن حرية التعبير الثقافي الكردي، انظر،

Şener Aktürk, "Regimes of Ethnicity: Comparative Analysis of Germany, the Soviet Union/Post-Soviet Russia, and

Kurşun (Bullet to Secularism),” Milliyet، May 18، 2006.

(61) ساردار قايا، «صعود وهبوط الدولة التركية العميقة»

Serdar Kaya, “The Rise and Decline of the Turkish ‘Deep State’: The Ergenekon Case,” Insight Turkey, Vol. 11, No. 4 (2009), pp. 99-114.

(62) “Nerede Bu Örgüt Üye Olayım,” Hürriyet، February 16، 2011.

(63) بعد إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين HSYK عن طريق تعيين أعضاء جدد، ألغى المجلس قراراته السابقة بشأن طرد المدعين العامين قاياسو وساريكايا في أبريل 2011

(64) أرجون أوزبودون، «المحكمة الدستورية والأزمة السياسية»

Ergun Özbudun, “The Turkish Constitutional Court and Political Crisis,” in Kuru and Stepan, eds., Democracy, Islam, and Secularism, pp. 161-3.

(65) Konrad Adaneur Vakfı، MediaScape Türkiye’ 98 (Ankara: Ankara University، 1998)، p. 28، retrieved in January 2009 from ilaum.ankara.edu.tr/gorsel/dosya/1065210084mediascape_1998_eng.pdf

(66) Data provided by Turkuvaz and YAYSAT، two main newspaper distributors، quoted in ‘Haftalık Ortalama Gazete Satışları: 7-13 Şubat 2011’، Zaman، February 21، 2011. Akşam and recently founded Habertürk have been ambivalent in this debate.

(67) Brian Loveman، “ ‘Protected Democracies’ and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America، 1978-1993,” Journal of Interamerican Studies and World Affairs، Vol. 36، No. 2 (1994)، p. 105.

(68) Daron Acemoglu and James A. Robinson، Economic Origins of Dictatorship and Democracy (New York: Cambridge University Press، 2007)، p. 224.

Turkey,” World Politics, Vol. 63, No. 1(2011), pp. 115-64.

(55) زيادة حجم التجارة الخارجية لتركيا (الجمع بين الصادرات والواردات) من 0.8 مليار دولار في عام 1960 إلى 11 مليار دولار في عام 1980، 35 مليار دولار في عام 1990، 82 مليار دولار في عام 2000، و334 مليار دولار في عام 2008. تقرير حكومي،

The governmental report entitled “Türkiye İhracatı’nın Gelişimi,” retrieved in October 2009 from http://www.dtm.gov.tr/dtmadmin/upload/IHR/Turkiye_ihr_gelisimi.doc

(56) هجمات حزب العمال الكردستاني القاتلة على المواقع العسكرية في 2007–2010 خلقت تصورًا عامًا هو أن عاجزون عن حماية الجنود، ناهيك عن حل المسألة الكردية بالقوة.

(57) السكان الأكراد يشكلون 15 ٪ من المجتمع التركي. وفقًا لمسح ميليت وكوندا، ميليت، 21 مارس 2007. ومع ذلك حصلت الأحزاب القومية الكردية على حوالي 5 إلى 6 في المائة من الأصوات في الانتخابات. حزب العدالة والتنمية هو المنافس الوحيد لحزب السلام والديمقراطية القومي الكردي في المناطق المأهولة بالأكراد.

(58) See Güneş Murat Tezcür، “Judicial Activism in Perilous Times: The Turkish Case,” Law and Society Review، Vol. 43، No. 2 (2009)، pp. 305-36

(59) في عام 2008، رفع المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا دعوى في المحكمة الدستورية لإغلاق حزب العدالة والتنمية، وأدرج جريمة القتل هذه في لائحة الاتهام. فشلت محاولة «الانقلاب القضائي»، انظر كورو، «العلمانية وسياسات الدولة»

see Kuru, Secularism and State Policies, 185-7. From its foundation in 1961 to present, the Constitutional Court closed down 25 political parties, most of which were accused of being Kurdish separatist or anti-secular Islamist.

(60) Ertuğrul Özkök، “Cumhuriyet’in 11 Eylül’ü,” Hürriyet، May 18، 2006. The headline of Milliyet was “Laikliğe